الأمن والتنمية الاقتصادية

علاقة تبادلية

أ.د/ شوقي أحمد دنيا(*)

١- مقدمة:-

من الأشياء الوثيقة الارتباط "الأمن والاقتصاد": والعلاقة القائمة بينهما هى علاقة تبادلية كلاهما يؤثر فى الآخر ويتأثر به، إيجاباً وسلباً .

وهى علاقة تاريخية ضاربة فى أعماق الماضى: فكم من حضارات انهارت اقتصادياً كان اختلال الأمن أحد عوامل هذا الانهيار، وكم من اقتصاديات ازدهرت، وبالبحث عن عوامل ذلك برز عامل الأمن واستتبابه والعكس بالعكس، ففى معظم حالات اختلال الأمن واستتبابه وجدنا من وراء ذلك عوامل عديدة من أهمها العوامل الاقتصادية.

والصورة الحاضرة لم تتغير بل ازدادت الصلة وثوقاً ومعامل الارتباط قوة، ولن يشذ المستقبل عن ذلك، إذ هى من سنن الله تعالى فى خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلاً.

والورقة التى بين أيدينا تطرح بقدر كبير من الإيجاز والإجمال الأبعاد الأساسية لهذه القضية، وهى تقوم على التحليل النظرى الخالى من الدعم الإحصائى الذى يجسده لضيق الوقت الشديد الذى لم يمكن من

(*) أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة "بنات" - تفهنا الأشراف - جامعة الأزهر

توفير الإحصاءات لكنه مع ذلك يعتمد فى العديد من مقولاته على نتائج أبحاث ميدانية.

وفى هذه الورقة نتوقف قليلاً عند مصطلح الأمن ومصطلح التنمية، ثم نعرج على أهمية توفر الأمن فى حياة الإنسان، بعد ذلك نشير إلى العلاقة بين الأمن والتنمية، ثم نوضح أبعاد هذه العلاقة من خلال تناول أثر الأمن فى التنمية، وأثر التنمية فى الأمن.

٢- مصطلحا الأمن والتنمية:

١/٢ مفهوم الأمن مفهوم مركب شامل يحتوى كل مناحى الحياة، فالإنسان فى حاجة إلى شعور قوى بالأمن حيال كل مقومات حياته أمن على دينه وأمن على نفسه وأمن على عرضه وأمن على ماله وأمن على أسرته وأمن على بلده، وقد شاع فى الاستخدام الجارى العديد من المصطلحات الأمنية مثل أمن الوطن، وأمن المواطن، وأمن النظام، والأمن الاقتصادى، والأمن السياسى، والأمن الاجتماعى، والأمن الغذائى، والأمن الصناعى و... ألخ.

وكل هذه المفاهيم والمجالات ذات صلة بالتنمية أو بالعامل الاقتصادى بوجه عام وإن تفاوتت درجة هذه الصلة من مفهوم لآخر، والذى نحب أن يكون واضحاً تماماً أن العلاقة بين الأمن والاقتصاد لا تقف عند حدود ما يعرف بالأمن الاقتصادى بل تتخطاها إلى كل صنوف الأمن وإن كانت أكثر ظهوراً فى حال الأمن الاقتصادى وما يتصل به مما يعرف بالجرائم والفساد الاقتصادى. وكذلك يجدر التنبيه هنا إلى التمييز بين الأمن وبين موفرات الأمن، فالأمن أمر ضرورى فى حياة

الإنسان ومن ثم يجب الاهتمام بتوفير كل ما يحققه ويجلبه من أجهزة وقيم وتنظيمات وسياسات الخ..

٢/٢ أما مفهوم التنمية: فهو أشمل وأعمق من مفهوم النمو، كما أنه حالياً امتد إلى نطاقات عديدة بجوار النطاق الاقتصادى، فرفاهية الإنسان وتقدم المجتمعات لم تعد وقفاً على المستوى الاقتصادى بل تتوقف بنفس الدرجة والأهمية على الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية، لما لذلك كله من أثر بارز فى نوعية الحياة وطيبها.

ومن المعروف أن للأمن علاقته القوية بالتنمية بهذا المفهوم الشامل، لكن الورقة معنية أساساً بالحديث عن علاقة الأمن بالتنمية بمفهومها الضيق "الاقتصادى" المتمثل فى إقامة المزيد من المشروعات الاقتصادية وما يتطلبه ذلك من تنظيمات وما يتضمنه من تغيرات فى مختلف جوانب الحياة، فكيف يؤثر الأمن فى الحياة الاقتصادية إزدهاراً وتدهوراً؟ وكيف تؤثر الحياة الاقتصادية بتغيراتها وتطوراتها فى الأمن استتباباً واختلالاً؟

٣/٢- أهمية الأمن فى حياة الأفراد والمجتمعات:

الأمن حاجة من الحاجات الأساسية للفرد والمجتمع، ومقوم من مقومات الحياة الطيبة السعيدة لا يقل عن بقية المقومات بما فيها الرخاء الاقتصادى.

وقد اهتم الإسلام والفكر الإسلامى غاية الاهتمام بالأمن وتوفيره لكل أفراد المجتمع على تنوع عقائدهم واختلاف أماكنهم وتفاوت

أوضاعهم. كثيراً ما نجد القرآن الكريم يصرح بتمنن المولى سبحانه وتعالى على عباده بتوفير نعمة الأمن ﴿ لإيلاف قريش. إيلافهم رحلة الشتاء والصيف. فليعبدوا رب هذا البيت الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾(١) ﴿أو لم يروا أن جعلنا حرماً آمناً ويتخطف الناس من حولهم﴾(٢) ﴿وكانوا ينحتون من الجبال بيوتاً آمنين﴾(٣) ﴿سيروا فيها ليالى وأياماً آمنين﴾(٤)

بل لقد حرص المولى عز وجل أن يبين للبشر أن الجنة ليست دار رغد من العيش فقط بل هى مع ذلك دار أمن ﴿يدعون فيها بكل فاكهة آمنين﴾(٥)﴿فأولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا وهم فى الغرفات آمنون﴾(٦)

وقد عرف أنبياء الله تعالى أهمية الأمن فى حياة الناس فاشتملت دعواتهم لربهم على توفير الأمن لأممهم قال الله تعالى على لسان ابراهيم عليه السلام ﴿رب اجعل هذا البلد آمناً﴾(٧) وعلى لسان يوسف عليه السلام ﴿ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين﴾(٨) والرسول عليه الصلاة والسلام فى حديثه الشريف جعل توفير الأمن للإنسان أحد ثلاثة مقومات بتوافرها لا يحتاج الإنسان لشيىء بعد ذلك "من أصبح آمناً فى سربه معافىً فى بدنه عنده

---

(١) سورة قريش الآية: ١-٤.

(٢) سورة العنكبوت الآية: ٦٧

(٣) سورة الحجر الآية: ٨٢

(٤)سورة سبأ الآية: ١٨

(٥)سورة الدخان الآية: ٥٥

(٦) سورة سبأ الآية: ٣٧

(٧) سورة ابراهيم الآية:٣٥

(٨) سورة يوسف الآية: ٩٩

قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها"([9]). والإمام الماوردى([10]) فى كتاب له يجعل الأمن أحد المقومات الأساسية لطيب الحياة للفرد والمجتمع. وفى كتاب آخر يشارك العديد من العلماء غيره فى جعل الأمن إحدى أهم وظائف الدولة.

وتتفق كل الأنظمة مع اختلاف مشاربها فى النظر إلى الأمن على أنه من أولويات السلع العامة التى يجب على الدولة توفيرها لكافة الأفراد فى المجتمع. ومما يذكره التاريخ بفخر واعتزاز أن الدولة الإسلامية فى ظرف خاص مرت به عجزت عن توفير الأمن لبعض مواطنيها فردت عليهم ما كانت قد حصلته منهم من فرائض مالية.

٣- **الأمن والتنمية الاقتصادية: علاقة تبادلية Reciprocal :**

للأمن بالاقتصاد علاقة وطيدة، فهما معاً أخوان فى عقد مقومات رفاهية الإنسان وسعادته: فلا يتحقق للإنسان وللمجتمع طيب الحياة فى غيبة أى منهما، ثم إنهما يتبادلان التأثير والتأثر سلباً وإيجاباً.

ومما يثير الاهتمام حرص القرآن الكريم على إبراز وتوضيح تلك العلاقة الحميمة بين الأمن والاقتصاد فى أكثر من آيه، ومن ذلك على سبيل المثال هذه الآيات الكريمات:

([9]) سنن ابن ماجه

([10]) أدب الدين والدنيا

﴿فليعبدوا رب هذا البيت. الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾(١١)﴿أولم نمكن لهم حرماً آمناً يجبى إليه ثمرات كل شيء رزقاً من لدنا ولكن أكثرهم لا يعلمون﴾(١٢)﴿رب اجعل هذا بلداً آمناً وارزق أهله من الثمرات ...﴾(١٣)
﴿وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون﴾(١٤) وهكذا نرى تعانق الأمن والرغد، والخوف والجوع.

وفى الفقرتين التاليتين نشير بإيجاز إلى أهم جوانب هذه العلاقة التبادلية.

١/٣- أثر الأمن فى التنمية.

المجتمعات كلها أو معظمها تسعى اليوم لإنجاز وتشييد التنمية الاقتصادية، ولا شك أن ذلك يستلزم توافر مقومات معينة. فأين نجد الأمن فى تلك المسألة؟ وبعبارة أخرى هل للأمن تأثير وجوداً وعدماً فى تحقيق التنمية الاقتصادية؟

لا شك أن للأمن دوراً بارزاً ورئيسياً فى تحقيق التنمية، بحيث يمكن القول بثقة واطمئنان إن فى غيبة الأمن تتعذر عملية التنمية عند من

---

(١١) سورة قريش الآية: ٣-٤

(١٢) سورة القصص الآية: ٥٧

(١٣) سورة البقرة الآية: ١٢٦

(١٤) سورة النحل الآية: ١١٢

يريد إنجازها وتفقد أهم غاياتها من توفير رفاهية الإنسان عند من أنجزها، حيث يعد الأمن ركناً من أركان هذه الرفاهية.

ويمكن البرهنة على صدق هذه المقولة من الناحيتين، العملية والنظرية.

أ- **التبرير العملى:**

يتمثل هذا التبرير فى النظرة الواقعية فى حياة المجتمعات فى الماضى والحاضر بهدف التعرف على مدى قوة تأثير الأمن فى الحياة الاقتصادية إزدهاراً وتدهوراً.

التاريخ الإسلامى وطبقاً للمصادر التاريخية الموثوق بها ولكبار المؤرخين المعتد بهم شهد عصور التطور والازدهار الاقتصادى كما شهد عصور التدهور والاضمحلال أيضاً فى المجال الاقتصادى، يصدق ذلك على مصر والشام وعلى العراق وعلى غيرها من بلدان العالم الإسلامى الممتدة شرقاً وغرباً.

تجمع هذه المصادر التاريخية المعتمدة على أنه كان من وراء هذه النهضة الاقتصادية توفر عنصر الأمن بجوار بقية العناصر. وعلى أنه كان من وراء ما جرى على هذه المجتمعات من تدهور واضمحلال فى اقتصادياتها اختلال واضطراب الأمن فيها. أنظر (ابن الأثير، المسعودى، ابن عساكر، ابن إياس، المقريزى، الآمدى) وغيرهم.

وفى الحاضر لا يخطئنا النظر فى واقع العديد من المجتمعات، فحيث يسود الأمن -بجوار غيره- تزدهر الحياة الاقتصادية، وحيث يختل الأمن تضطرب بشدة هذه الحياة بل وتصاب بالشلل. ونظرة على ما

يجرى على الساحة الإفريقية بل وعلى ما جرى ويجرى فى بعض الدول العربية وكذلك مصر من تأثيرات سلبية عنيفة على الحياة الاقتصادية من جراء الأنشطة الإرهابية وما تحدثه من مشكلات أمنية، لذا أثر ذلك على السياحة وعلى الاستثمارات وعلى قدوم رؤوس الأموال الأجنبية بل وعلى ضخامة التكلفة الأمنية وما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة.

وهكذا ومن خلال المنهج التاريخى والمنهج الاستقرائى نصل إلى هذه النتيجة وهى إن الأمن شرط ضرورى لإزدهار الحياة الاقتصادية.

ب- التبرير النظرى:

بلغة اقتصادية يمكن القول: إن الأمن يؤثر فى التنمية الاقتصادية من حيث تأثيره فى الأنشطة والمجالات والعمليات الاقتصادية وكذلك فى إنتاجه بل وحجم عنصر العمل وعنصر رأس المال وكذلك عنصر الموارد الطبيعية إضافة إلى ما يتطلبه من تكلفة قد تكون كبيرة، وتطبيق نتائج ما ورد فى كل من التبرير العلمى والنظرى على بعض الأمور الاقتصادية نجد ما يلى:

١/١/٣ - قدوم رؤوس الأموال الأجنبية:

لسنا فى حاجة إلى تبيان مدى أهمية رؤوس الأموال هذه فى دعم وإنهاض عملية التنمية فى مصر والدول النامية الأخرى، ولا إلى توضيح ماهو معروف من أن رأس المال جبان، ومعنى ذلك لا مجال لاستقدام هذه الأموال فى غيبة الأمن عليها وعلى ما يعود منها بل إن رأس المال الوطنى لا يشذ عن ذلك، وليس هناك أسرع من هروب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية من البلد عندما يختل فيه الأمن. ولا يقف الأمر فى ذلك

عند رؤوس الأموال بل يتجاوزه إلى الخبرات الأجنبية، وضرورة توفير الأمن لها إذا أردنا استقدامها للاستفادة بخبراتها فى عمليات التنمية الاقتصادية.

٣/١/٢- قطاع السياحة:

فى مصر وفى كثير من البلاد تعد السياحة مصدراً رئيسياً من مصادر الحصول على العملات الأجنبية ذات الأهمية البالغة فى تمويل التنمية الاقتصادية، فهى بند أساسى من بنود الصادرات غير المنظورة إضافةً إلى ما تحدثه حركة السياحة من تنشيط قوى للعديد من الأنشطة الاقتصادية السلعية والخدمية، والاستفادة من هذا المصدر المهم رهينة توافر مقومات معينة من أهمها عنصر الأمن المتوفر للسياح على أنفسهم وعلى أموالهم. وبالتأكيد هناك إحصائيات عديدة تبرهن على صحة ذلك لكنها لم تتح لنا فى هذا الوقت القصير.

معنى ذلك باختصار أن السياحة بالنسبة لدولة مثل مصر تعد عنصراً بالغ الأهمية من عناصر توازن الميزان التجارى إضافةً إلى آثارها على القطاعات الداخلية، ومن الشروط الضرورية لإمكانية الاستفادة بها توفير أكبر قدر من سلعة الأمن.

٣/١/٣- الإنتشار الجغرافى الإنتاجى والنقل والتسويق:

من عناصر التنمية الأساسية ومن أنشطتها الضرورية توزيع وانتشار الوحدات الإنتاجية الزراعية و التجارية والصناعية فى كل أرجاء الدولة تحقيقاً للتنمية الإقليمية المتوازنة وللتخصيص الكفء للموارد. وذلك يستتبع بالضرورة تواجد قطاع نقل جيد ضماناً لسيولة العمل

والمنتجات وانتقالها من مناطق إنتاجها إلى مناطق استهلاكها. ومن الواضح الذى لا يحتاج إلى توضيح أنه فى غيبة الأمن لا إمكانية لقيام شيىء من ذلك.

٣/١/٤- عنصر العمل:

توافر هذا العنصر بإنتاجية عالية شرط جوهرى من شروط قيام ونجاح عملية التنمية، والأمن يلعب دوراً بارزاً فى توفير ذلك، ولعل مشكلة المخدرات بأنواعها العديدة القديمة والحديثة وما تحدثه من وفيات وما تجلبه من أمراض وما تضيعه على الدولة من وقت ومال وما لذلك كله من تكلفة باهظة للفرص الضائعة خير مثال على ذلك، ومن هنا نكتسب جهود رجال الأمن فى ذلك على مستوى محاربة التهريب ومكافحة الإدمان والإتجار فيها له أهميتها الفائقة، بالتأكيد لدى وزارة الداخلية وجهات أخرى إحصاءات عديدة توضح مدى بهاظة تكلفة هذه المشكلة على مستوى عنصر العمل وعنصر المال.

٣/١/٥- الجرائم الاقتصادية وضخامة ما تحدثه من تدمير اقتصادى:

الجريمة فى معظم حالاتها تجد مرتعها الخصب فى الحياة الاقتصادية، فكم من جريمة كان موضوعها المال وكم من جريمة كان الدافع لها المال، وبالطبع فإن لهذه الجرائم تكلفتها الاقتصادية الباهظة من خلال ما تضيعه من أموال للخاصة والعامة وما يترتب على ذلك من فرص اقتصادية ضائعة، ومن ثم عرقلة إن لم يكن إحباط عملية التنمية بل إنها كثيراً ما تتسبب فى مشكلات مثل البطالة وسوء تخصيص الموارد الخ... ، والجرائم الاقتصادية عديدة أذكر منها جرائم الرشوة والسرقة

والاختلاس والنصب والتزوير والتزييف وإصدار شيكات بدون رصيد والتهريب والاتجار فى المحظورات والتهرب الضريبى وخيانة الأمانة لدى شركات الوكالة وغير ذلك.

وكلنا يقرأ ويسمع ما يدور حول ما يعرف بالفساد الاقتصادى وتكلفته الاقتصادية المفزعة وما يضيعه على الدول من فرص كبيرة وعديدة فى المجال الاقتصادى وغيره.

وقد ذكرت جريدة الأهرام فى عدد حديث لها أن عدد القضايا المنظورة أمام المحاكم حالياً للشيكات بدون رصيد بلغ ثلاثة مليون قضية وأن الأموال المستحقة من خلالها بلغت عدة مليارات من الجنيهات. وعدة مليارات من الجنيهات مبلغ رهيب فى نظر الاقتصاديين لما له من مضامين ودلالات.

كما ذكرت الأهرام أيضاً عن وقوع جريمة مالية كبرى فى كوريا الجنوبية بلغت قيمتها ستة مليارات من الدولارات، قروض من بعض البنوك دون ضمانات لشركة من الشركات، وقد أفلست هذه الشركة مما ترتب عليه ضياع هذه المبالغ الضخمة على المصارف، ومن ثم إفلاس الكثير منها، وإفلاس المصارف ليس كإفلاس شركة عادية، إنه مدعاة لاهتزاز الاقتصاد القومى كله. إن وراء ذلك كله الرشاوى واستغلال النفوذ والتربح من الوظائف والمراكز وأثر ذلك فى النهاية لاحق بالاقتصاد القومى. هذه بعض الدلالات الاقتصادية التى تبرهن على ضرورة توفر الأمن حتى يمكن إنجاز التنمية الاقتصادية من جهة وتحقيق أهدافها وغاياتها من جهة أخرى.

تبقى نقطة أخيرة هنا تقتضى الأمانة العلمية الإشارة إليها لما لها من أهمية كبيرة فى النظر العلمى وهى أن الأمن شيىء ومقومات توفيره شيىء آخر. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن توفير الأمن المطلوب لا يتحقق من خلال مقوم واحد أو جهاز واحد، وإنما يستلزم العديد من المقومات والأجهزة المتضافرة، وإلا فإن الاعتماد فقط على مقوم أو جهاز واحد غير فعال. ومن جهة ثالثة فإن الأمن كسلعة لها تكلفتها كما أن لها عائدها، ولا تقف تكلفتها عند التكلفة المباشرة والملموسة بل تتعداها إلى التكاليف غير المباشرة وغير الملموسة. وقد يكون للمزيد من الإجراءات الأمنية أثرها السلبى على عملية التنمية من حيث ما تمثله من ضخامة التكلفة المباشرة وما قد تحدثه من عرقلة وتأخير فى بعض الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، ومن هنا فإن من الرشادة الاقتصادية إجراء تحليل جيد لما يعرف بالتكلفة والعائد ضماناً لتحقيق أكبر العوائد بأقل قدر ممكن من التكاليف، وفى اعتقادنا أن يبدأ الاعتماد على المداخل المتعددة المتضافرة الوقائية والعلاجية، التشريعية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والشرطية خير ما يمكن الاعتماد عليه لإنتاج سلعة الأمن المثلى بأقل تكلفة ممكنة.

٢/٣- أثر التنمية فى الأمن:

فى الفقرة السابقة لعب الأمن دور العامل المستقل ولعبت التنمية دور العامل المتغير بالتعبير الرياضى، بمعنى أننا كنا أمام ما يعرف بدالة الأمن فى التنمية. ونشير هنا إلى الوجه المقابل، حيث نحاول أن نبين أثر التنمية فى الأمن. وفى اعتقادى أن تحليل هذا الأثر والتعرف على أبعاده

أكثر صعوبة من الأثر السابق. حيث لهذا الأثر أكثر من بعد، بمعنى أن عدم التنمية وشيوع ظاهرة الفقر والتخلف يؤثر سلبياً فى الأمن، كما أن عملية التنمية أثناء حدوثها تؤثر سلبياً من جانب وإيجابياً من جانب آخر على الأمن، والحال كذلك بعد إنجاز عملية التنمية لن نجد الجريمة على إطلاقها قد اختفت ولا الأمن الكامل قد استتب .

وهكذا فإن العامل الاقتصادى فى تدهوره وفى إزدهاره يوجد بعض الجرائم ويقضى على بعضها، ومعنى ذلك أن المسألة تحتاج إلى بحث كل جريمة على حدة ومعرفة أثر العامل الاقتصادى فيها، بل حتى على هذا المستوى لا يستطيع البحث العلمى -فى نظرى- الوصول إلى نتائج محددة وقاطعة. فمثلاً جريمة السرقة قد يولدها الفقر، لكنها مع الغنى قد لا تختفى بل تزداد ضراوة وخطورة. فسرقة الغنى عادة أخطر بكثير من سرقة الفقير، والحال كذلك إن لم يكن أبلغ حيال جريمة الرشوة والاختلاسات. ومع ذلك دعونا نشير إلى بعض الأمثلة.

١/٢/٣- الفقر واضطراب الأمن:

للفقر "عدم التنمية" تأثير سلبى كبير على الأمن خاصة إذا ما نظرنا له من حيث كونه فقر فئات أو مناطق أو أقاليم أو حتى دول ولم ننظر له على أنه فقر فرد أو بعض الأفراد. عدم توفر الحاجات الضرورية لدى الإنسان دافع كبير لانحرافه وارتكابه الكثير من الأعمال المخلة بالأمن "كاد الفقر أن يكون كفراً" كثير من السرقات ومن الرشاوى ومن الاختلاسات بل ومن القتل ومن الزنا كان الفقر من بين أسبابها، هذا ما أثبتته الدراسات والبحوث الأمنية فى الداخل والخارج ومعنى هذا أن

العلاج الناجح للمشكلات الأمنية النابعة من الفقر هو تحقيق التنمية وعلاج مشكلة الفقر وقديما قالوا – وصدقوا – لا عقل لجائع.

وكم كانت الدولة الإسلامية فى عهد عمر رضى الله عنه موفقة كل التوفيق فى موقفها من حادث السرقة الذى ارتكبه بعض العمال لدى بعض الأشخاص، وبالبحث تبين أن وراء ذلك الجوع، فعاقبت صاحب العمل عقاباً مضاعفاً وقد أكد الفكر الإسلامى على ضرورة إغناء العاملين لدى الدولة حتى لا يخونوا بالاختلاس والرشوة وغير ذلك([١٥])

٢/٢/٣- البطالة واختلال الأمن:

أثبتت الدراسات الأمنية العديدة أن البطالة عامل أساسى من عوامل ارتكاب الجرائم والإخلال بالأمن. ورضى الله عن الفاروق عندما أكد لأحد نوابه على أهمية العمالة وخطورة مشكلة البطالة فقال: "يا هذا إن الله قد خلق الأيدى لتعمل فإذا لم تجد فى الطاعة عملاً التمست فى المعصية أعمالاً فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية" المتعطل عادة أعباؤه المالية فى الغالب كبيرة وعادة ما لا يكون له مصدر دخل آخر وغالباً ما يسكن فى مسكن غير مناسب وغالباً ما يكون أصحابه من قرناء السوء وغالباً ما يمارس أنشطة غير مشروعة لكسب المال ويتضاءل الوازع الدينى عنده أو يشتد متجاوزاً الحدود ويغلب عليه الشعور بالظلم والفشل. كل ذلك يعد بيئة خصبة للانحراف ومن ثم المزيد من القلاقل والمشكلات الأمنية التى كان الدافع وراءها الحصول على المال لمواجهة

([١٥])كتاب الخراج لأبو يوسف

متطلبات الحياة، ولا تقف عند ذلك بل نجده عادة كما يلعب القمار ويتعاطى المكيفات ويمارس ارتكاب السرقات.

والمواجهة الأمنية الجيدة لا تقف عند تتبع العاطلين ومعاقبتهم بل تقوم أساساً على علاج مشكلة البطالة ذاتها من خلال سياسات اقتصادية تنموية رشيدة، تضع نصب أعينها حقاً مواجهة هذه المشكلة مستخدمة فى ذلك كل ما لديها من وسائل وأدوات.

٣/٢/٣- التنمية غير العادلة واختلال الأمن:

لعل من أخطر الأمور على استتباب الأمن ما تجلبه التنمية غير العادلة على مستوى الأقاليم وعلى مستوى الأنشطة وعلى مستوى الأفراد والفئات. فقيام نمو اقتصادى فى بعض الأقاليم دون البعض أو فى نشاط اقتصادى (صناعى مثلاً) دون الآخر (الزراعى مثلاً) أو بالنسبة لبعض الأفراد والفئات دون بقية أفراد وفئات المجتمع، كل ذلك يجر ويلات خطيرة على استقرار المجتمع ويرتب أوضاعاً من شأنها إحداث مشكلات أمنية جسيمة.

فعدم مراعاة أقليم ما فى خطط وسياسات التنمية أو عدم مراعاة نشاط ما وليكن النشاط الزراعى يرتب - ضمن ما يرتب- عمليات الهجرة المتزايدة، بما تجلبه من ازدحام سكانى فى المدن وما يحدثه ذلك من بطالة ومن ثم المزيد من الجرائم الاقتصادية وغيرها. ناهيك عما يترتب على هجرة العائل وترك الزوجة والأولاد بعيداً عن رقابته وحمايته من انحرافات.

ثم إن وجود العدم والعوز فى وسط الوفرة والتخمة لهو مدعاة قوية للعديد من الإنحرافات والأنشطة المدمرة والمخلة بالأمن، والجدير بالذكر هنا أن الذين يتسببون فى اختلال الأمن هنا ليسوا فقط الفئة المحرومة، بل هى أيضاً وبضراوة أكبر الفئة الممتلئة المرفهة المترفة.

وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿كلا إن الإنسان ليطغى، أن رآه استغنى﴾([16]) ﴿ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا فى الأرض﴾([17]) ﴿وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً﴾.([18])

وهكذا نصل إلى الفقر والعوز له انحرافاته وجرائمه، أو بعبارة أخرى له أثره السلبى على الأمن كما أن الغنى الزائد له هو الآخر انحرافاته وجرائمه، وله أثره السلبى على الأمن.

وأحياناً نجد موضوع الجريمة واحداً لكن عند الغنى أبشع وأفظع بكثير مما هو عند الفقير إن فى الحجم أدنى الأسلوب.

والمخرج من ذلك هو تنمية عادلة محاطة بسياج قوى من الدين والقيم والنظم السياسية والاجتماعية والثقافية الرشيدة.

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم.

([16]) سورة العلق الآية: ٣-٤

([17]) سورة الشورى الآية: ٢٧

([18]) سورة الإسراء الآية: ١٦